المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 04-08-2005 العـــدد : 15465
الصفحـات : 15 المسلسل : 62

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أولوية على الصعيد الدولي

تسريع تطبيق الإصلاحات وعلاج الفقر والبطالة أبرز تحديات العهد السعودي الجديد

المصـــــدر : الحياة

التـــاريخ : 04-08-2005 العـــدد : 15465

الصفحـات : 15 المسلسل : 62

□ الرياض - عبدالله بن ربيعان

■ تدخل المملكة اليوم بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حقبة زمنية جديدة، بشكل الاقتصاد وتسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية والنظامية ابرز تحدياتها، فضلاً عن تنفيذ استراتيجية مكافحة الفقر ومعالجة البطالة واستكمال انضمام المملكة الى منظمة التجارة الدولية وغيرها من التحديات التي لم تمهل المنية المغفور له الملك فهد بن عبدالعزيز لاستكمالها وإنجازها.

ناقشت «الحياة» ابرز التحديات التي تواجه الملك عبدالله بن عبدالعزيز على المستوى الاقتصادي وأهم المشاريع والخطوات الواجبة التنفيذ في الفترة القريبة المقبلة. واعتبر المستشار الاقتصادي في البنك الأهلي التجاري طلعت زكي حافظ ان «ابرز التحديات التي تواجه العهد السعودي الجديد تتمثل في استكمال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي بدأت في عهد المغفور له الملك فهد بن عبدالعزيز، ما يتطلب من الإدارة الجديدة استمرار وتيرة هذه الإصلاحات وتنفيذها في شكل سريع ومناسب نظراً الى اهميتها في تطور الاقتصاد والتنمية». واكد حافظ ان النقطة الحيوية الأخرى تتمثل في «استكمال متطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، والتي أصبحت السعودية منها على قاب قوسين أو أدنى، ما سيفتح للاقتصاد السعودي وللصادرات أوسع الأبواب للمنافسة عالمياً، والوصول الى اسواق اكبر، كما يساهم في تحسن اداء الاقتصاد وتوسيع دائرة الكفاية الاقتصادية نتيجة فتح المنافسة الخارجية».

وأوضح حافظ ان «النقطة الثالثة تتمثل في استمرار تجفيف منابع الإرهاب ومكافحته ليس فقط أمنياً، بل بالتعرف إلى أسباب الظاهرة واجتثاثها من جذورها، بما يساهم في استقرار الاقتصاد وتحسين مناخ العمل والإنتاج فيه». وشدد حافظ على قضية مهمة اخرى هي «تفعيل استراتيجية مكافحة الفقر التي اكتملت نظرياً»، مؤكداً على وجوب تطبيقها بسرعة وبفاعلية كي لا يبقى في المملكة فقير ولا عاطل من العمل». واكد حافظ أن «تركيز الملك عبدالله سيستكمل بلا شك الخطوات التي بدأتها المملكة منذ تسعينات القرن الفائت بتنويع مصادر الدخل المحلي، وتنويع قاعدة الاقتصاد بتنمية البدائل الأخرى التي يتمتع بها الاقتصاد السعودي غير النفط».

من جهته رأى المحلل الاقتصادي عبدالوهاب ابو داهش أن «الملك عبدالله عاصر كل قضايا الاقتصاد السعودي وتحدياته»، متوقعاً ان «يستمر في سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي يحتاج اليها البلد بشكل او بآخر». وقال إن «الملك عبدالله هو رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى منذ تأسيسه، وانطلق من تحت قبته الكثير من الاستراتيجيات الاقتصادية والخطط الوطنية لرفع كفاية الاقتصاد السعودي وتحسين أدائه» واعتبر ابو داهش أن «انشاء هيئة سوق المال كان انجازاً كبيراً، إلا أنها تحتاج الى التطوير والتحريك بسرعة، نظراً الى اهميتها في المساهمة في تمويل مشاريع البنية التحتية التي تشكل جزءاً من استراتيجية التخصيص في المملكة».

واكد ابو داهش أن «تحرير قطاعي الاتصالات والكهرباء والمياه لاحقاً وأيضاً قطاعات البريد والموانئ وسكك الحديد كلها تحديات تجاوزها الاقتصاد السعودي إلا أن عملية تسريع الخطى واتخاذ القرار يجب أن تكون هي المقدمة لإنجاز كل هذه الاستراتيجيات والأعمال وما يتطلب ذلك من تحسين بنية الأنظمة التشريعية والإدارية والقانونية وشفافيتها وسرعة تطبيقها».

وعلى المستوى الداخلي يرى أبو داهش أن خفض معدلات البطالة وتطبيق استراتيجية الفقر تمثل تحدياً من نوع آخر أمام الحكومة لسرعة حلها ورفع مستوى معيشة المواطن ورفاهيته. على المستوى الخليجي يرى ابو داهش أن سرعة الوصول إلى السوق الخليجية ومن ثم الوحدة النقدية أصبحتا أمراً مهماً وحيوياً اكثر من اي وقت مضى لما يواجه اقتصاد المنطقة من تحديات.

وعلى المستوى العربي فان الوصول فعلياً إلى منظمة التجارة العربية الكبرى التي أعلنت منذ التسعينات من دون أي تفعيل يعتبر هماً كبيراً يواجه القيادة الجديدة.

وعلى المستوى الدولي فان انضمام المملكة الى منظمة التجارة سيكون الأولوية الكبيرة للقيادة الجديدة لأنه عامل محفز يساعد على الاندماج بسرعة مع الاقتصادات العالمية ويدفع عجلة الاقتصاد السعودي الى الأمام. كما ان مراقبة أسعار النفط وحفظها عند مستوى معتدل يشكل أيضاً أهمية أخرى ستوليها القيادة السعودية جل عنايتها واهتمامها.

الملك عبدالله. (أ ف ب)